

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة النفط العمانية للتسويق (ش م ع ع) وشركتيها التابعتين

### التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة والمنفصلة

#### الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة والمنفصلة ("البيانات المالية") لشركة النفط العمانية للتسويق (ش م ع ع) ("الشركة الأم") وشركتيها التابعتين ("المجموعة")، التي تشمل بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة والمركز المالي المنفصل للشركة الأم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وعن أدائهما المالي وتدفقاتهما النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

#### أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير يتم وصفها بشكل إضافي في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. إننا مستقلين عن المجموعة وفقاً لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين جنباً إلى جنب مع متطلبات السلوك الأخلاقي التي هي ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في سلطنة عُمان، لقد إستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير الأساس لإبداء رأي تدقيق حول هذه البيانات المالية.

#### أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت هامة بشكل كبير في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي إبداء رأينا في هذا الشأن، لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر مذكور أدناه، إن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا للأمر يتم تقديمه في هذا السياق.

لقد إستوفينا المسؤوليات الواردة في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا، بما في ذلك فيما يتعلق بهذه الأمور. بالتالي، يتضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للرد على تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. إن نتائج إجراءات تدقيقنا، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لمعالجة الأمور أدناه، توفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول البيانات المالية المرفقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي  
شركة النفط العمانية للتسويق (ش م ع ع) وشركتيها التابعتين (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

كيف تناول تدقيتنا أمور التدقيق الرئيسية	أمور التدقيق الرئيسية
<p>تتضمن إجراءات تدقيتنا في هذا المجال ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تقييم مدى ملاءمة المختار من السياسات المحاسبية؛</li> <li>- إعتبار مدى ملاءمة نهج الانتقال وتقييم عمليات الإدارة لاختيار نموذج خسائر الائتمان المتوقعة؛</li> <li>- الحصول على فهم للعملية المتعلقة بمخصص خسائر الائتمان للمديونيات التجارية؛</li> <li>- تقييم مدى معقولية الأحكام والتقديرات الرئيسية المتعلقة بإحتساب احتمال عامل التخلف عن السداد والعوامل المستقبلية في نموذج خسارة الائتمان المتوقعة؛</li> <li>- مشاركة أخصائيون للمساعدة في تقييم الأحكام والتقديرات؛</li> <li>- تقييم مدى اكتمال ودقة وملاءمة البيانات المستخدمة في نموذج خسارة الائتمان المتوقعة والتحقق من دقة الإحتساب؛</li> <li>- الحصول على تقرير أعمار المديونيات التجارية واختبار الدقة عن طريق التحقق من الأعمار باختبار الفواتير على أساس العينة؛ و</li> </ul> <p>إن تفاصيل مخاطر الائتمان وأعمار المديونيات التجارية مبينة في الإيضاح ٨ حول البيانات المالية. كما قمنا بتقييم مدى ملاءمة الإفصاحات في البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.</p>	<p><b>خسائر الائتمان المتوقعة للمديونيات التجارية للبيانات المالية الموحدة والمنفصلة</b></p> <p>إن المديونيات التجارية هامة بالنسبة للبيانات المالية الموحدة والمنفصلة.</p> <p>اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨، طبقت المجموعة النهج المبسط في معيار التقرير المالي الدولي ٩ "الأدوات المالية" لقياس خسائر الائتمان المتوقعة للمديونيات التجارية، التي تسمح بإدراج خسائر الائتمان المتوقعة على مدى أعمارها المتوقعة من الإدراج المبدئي للمديونيات. تحدد المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة للمديونيات التجارية باستخدام مصفوفة مخصص تستند إلى الخبرة التاريخية لخسارة الائتمان، معدلة لعوامل مستقبلية خاصة بالمدينين والبيئة الإقتصادية. تم تجميع المديونيات التجارية بناءً على خصائص مخاطر الائتمان المشتركة والأيام المتأخرة عن تاريخ إستحقاق الدفع.</p> <p>نظراً لأهمية المديونيات التجارية والطبيعة المعقدة لإحتساب خسائر الائتمان المتوقعة، فقد اعتبر هذا أمر تدقيق رئيسي.</p>

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي  
شركة النفط العمانية للتسويق (ش م ع ع) وشركتيها التابعتين (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية	أمور التدقيق الرئيسية
<p>تتضمن إجراءات تدقيقنا في هذا المجال ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• قمنا بتفتيش معلومات السوق المنشورة حول سعر السهم والمركز المالي وأداء الشركات الشقيقة لتقييم مدى اكتمال تقييم الإدارة لإنخفاض القيمة وتحديد ما إذا كان هناك أية مؤشرات إضافية لإنخفاض القيمة بالنسبة للشركات الشقيقة الأخرى التي لم يتم تقييمها لتحديد انخفاض القيمة.</li> <li>• قمنا مع أخصائيي التقنية والتقييم لدينا، بتقييم مدى ملاءمة منهجية التقييم للمجموعة في تحديد المبلغ القابل للاسترداد.</li> <li>• قمنا مع متخصصي التقييم لدينا، بتقييم الافتراضات حول المحركات الرئيسية لتنبؤات التدفقات النقدية، وذلك بالرجوع إلى إيرادات توزيعات الأرباح التاريخية ومعدلات النمو المتوقعة، بالإضافة إلى عائدات الخروج المشار إليها في عائدات توزيعات الأرباح الأجلة.</li> <li>• ناقشنا التغييرات المحتملة في المحركات الرئيسية مع الإدارة من أجل تقييم ما إذا كانت المدخلات والافتراضات المستخدمة في توقعات التدفقات النقدية مناسبة.</li> <li>• قمنا بتقييم مدى ملائمة الإفصاحات التي تم إدراجها في البيانات المالية.</li> </ul> <p>التفاصيل المتعلقة بحصة الإيرادات والخسائر وحصة الميزانية العمومية للشركة الشقيقة مبينة في الإيضاح ٦ حول البيانات المالية. قمنا أيضاً بتقييم مدى ملاءمة الإفصاحات في البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.</p>	<p><b>إنخفاض قيمة الإستثمارات في الشركات الشقيقة</b></p> <p>خلال السنة الحالية، تم تحديد مؤشرات انخفاض القيمة على الاستثمارات في بعض الشركات الشقيقة، وهي شركة مسقط للغاز ش م ع و Lubchem International Industry LLC. كنتيجة لذلك، كان يتطلب إجراء تقييم لانخفاض القيمة من خلال مقارنة القيمة الدفترية لهذه الشركات الشقيقة مع المبلغ الممكن استرداده لتحديد ما إذا كان يتطلب إدراج انخفاض قيمة. تم تحديد المبلغ الممكن استرداده وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٦ انخفاض قيمة الأصول ليكون أعلى من القيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع، الممثلة بالقيمة القابلة للاسترداد والقيمة المستخدمة، التي يتم تحديدها بخصم التدفقات النقدية المستقبلية.</p> <p>كان هناك عدم يقين في تقدير القيمة القابلة للاسترداد للاستثمارات في الشركات الشقيقة، التي نشأت أساساً من المدخلات المستخدمة في كل من التنبؤات وخصم التدفقات النقدية المستقبلية. علاوة على ذلك، إن القيمة المستخدمة شديدة الحساسية للتغيرات في هذه المدخلات.</p> <p>إن عملية تحديد القيمة القابلة للاسترداد للاستثمارات في الشركات الشقيقة كانت واحدة من المجالات الرئيسية التي تتطلب إصدار أحكام في إعداد البيانات المالية نتيجة لمزيج من أهمية الاستثمارات في الشركات الشقيقة وعدم التأكد المتأصل في الافتراضات التي تدعم القيمة القابلة للاسترداد لهذه الاستثمارات.</p> <p>بناءً على ذلك، فقد تم تحديد انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الشقيقة ليكون بمثابة أمر تدقيق رئيسي في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة.</p>

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة النفط العمانية للتسويق (ش م ع ع) وشركتيها التابعتين (تابع)

*المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠١٨*  
إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة والإدارة مسئولين عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠١٨، وغيرها من البيانات المالية وتقريرنا كمدققي حسابات بشأنها. لقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور لسنة ٢٠١٨ بعد تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير حوكمة وتنظيم الشركات
- تقرير مناقشة وتحليل الإدارة

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى، ولا نبدي وسوف لن نبدي أي شكل من أشكال الإستنتاج التأكيدي في هذا الشأن. إرتباطاً بتدقيقنا للبيانات المالية، إن مسئوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، أخذين في عين الإعتبار ما إذا كانت تلك المعلومات الأخرى لا تتماشى جوهرياً مع البيانات المالية أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في التدقيق أو غير ذلك يبدو أنه تشوبها أخطاء جوهريّة. في حال، بناءً على الإجراء الذي قمنا بأدائه حول المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، نستنتج بأن هناك أخطاء جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى، فيتطلب منا رفع تقرير بهذه الحقيقة. ليس لدينا أي أمر لرفع تقرير في هذا الشأن.

*مسئوليات الإدارة وأولئك المسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية*  
إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسئولين عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات الملزمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان، ونظم الرقابة الداخلية التي تقوم بتحديدها الإدارة على أنها ضرورية للتمكّن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهريّة، سواءً نتيجةً لإختلاس أو لخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسئولين عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، الإفصاح، حسب مقتضى الحال، حول الأمور المتعلقة باستمرار المنشأة في مزاولة نشاطها واستخدام مبدأ الإستمرارية للمحاسبة إلا إذا كان أولئك المسؤولين عن الحوكمة ينوون إما تصفية الشركة أو إيقاف العمليات، أو لا يوجد لديهم بديل واقعي ولكن القيام بذلك.

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسئولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة النفط العمانية للتسويق (ش م ع ع) وشركتيها التابعتين (تابع)

### مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكن ليس ضمان بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً الأخطاء الجوهرية حينما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهرية في حال، بشكل فردي أو في مجموعها، يمكن توقعها بمعقولية بأنها تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس الأحكام المهنية والحفاظ على الشكوك المهنية في جميع أنحاء التدقيق. ونقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن أية أخطاء جوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من واحد من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ والتزوير، أو الحذف المتمد ومحاولات التشويه، أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى قرار حول مدى ملاءمة استخدام أولئك المسؤولين عن الحوكمة لأساس الإستمرارية للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهرية موجود ذو صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. في حال نستنتج بأن هناك عدم يقين جوهرية موجود، يتطلب منا لفت الانتباه في تقريرنا كمدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، لتعديل رأينا. استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب للشركة لتتوقف عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، هيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وسواء البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المعنية بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء تدقيق المجموعة. نحن لا نزال المسؤولين الوحيديين عن رأينا حول التدقيق.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي  
شركة النفط العمانية للتسويق (ش م ع ع) وشركتيها التابعتين (تابع)

**مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)**  
نتواصل مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، في النطاق المخطط وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في ضوابط الرقابة الداخلية التي حددناها خلال تدقيقتنا.

نقدم أيضاً إلى أولئك المسؤولين عن الحوكمة بيان بأننا قد امتثلنا بمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بشأن الإستقلال، والتواصل معهم بكافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد تكون من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلالنا، وعند الاقتضاء، الضمانات ذات الصلة.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت من أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبالتالي هي أمور التدقيق الرئيسية. وصفنا هذه الأمور في تقريرنا كمدققي الحسابات إلا في حال قانون أو لائحة يحول دون الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما، في حالات نادرة للغاية، قررنا أن أمر لا ينبغي أن يتم تواصله في تقريرنا بسبب الآثار السلبية من عمل ذلك حيث من المعقول توقع أن تفوق فوائد المصلحة العامة من هذا التواصل.

الرأي حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى  
في رأينا، أن البيانات المالية تتقيد، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات الملزمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان.



Ernst & Young LLC  
TJH

فيليب دنيس ستانتون  
مسقط  
٢٤ فبراير ٢٠١٩